العلاقات العثمانية النمساوية وأثر العامل الروسي

الدكتور محمد يونس الياسري
كلية العلوم السياسية / جامعة ميسان

الملخص :

شهدت العلاقات العثمانية النمساوية صراعا شديدا بسبب رغبة كلا البلدين بفرض هيبته وسيطرته على منطقة البلقان وأدى العامل الروسي دوراً كبيراً في تأجيج الصراع حيث قامت روسيا بدعم النمسا من اجل تقسيم الدولة العثمانية وسلب الممتلكات العثمانية والنزاع حول منطقة البلقان الحيوية، واعتمدت الدراسة مجموعة من المصادر والوثائق والبحوث المهمة.

The relationships between Ottomans state and Austria and the Effect of Russian Role.

Abstract :

There was a huge conflict between Ottomans and Austria because of the wish of both to spread their control on the Balkan States. The Russian role was to increase the conflict between the two countries. Russia supported Austria to divide Ottomans State and get full control on its properties and made Balkan under the Austria authority. The study followed some useful reference and reliable documents .

المقدمة

تولى (سليمان القانوني) السلطة في عام (١٥٢٠) م بعد أبيه (سليم الأول)، وسمي بالقانوني لاهتمامه الشديد بإدارة الدولة, وتنظيم القوانين, وورث عن أبيه سلطة واسعة واهتم بالفنون والأدب ووصلت الدولة في عهده قمة مجدها, وبدأ سليمان بالتفكير باحتلال بلغراد عام (١٥٢١) م التي كانت تهدد الدولة العثمانية, وعندما تسلم السلطة وجد ثلاث جبهات وكانت اخطر الجبهات الجبهة النمساوية الممتدة شمال أراضيه فأرسل جيوشه لاحتلال المجر عام (١٥٢٦) م ثم حاصر فينا عام (١٥٢٩) م ولم يستطع دخول العاصمة بسبب الطقس, وصعوبة وصول الإمدادات.[1]

وكان احتلاله (للمجر) بعد معركة قوية هي معركة (موهاكس) وهي مدينة تقع إلى الجنوب من بلاد المجر, واستطاع الجيش العثماني أن يهزم الجيش المجري, فأرسل أهالي عاصمة المجر (بود) مفاتيح المدينة إلى السلطان العثماني, فوافق السلطان وعين أمير مقاطعة تران سلفانيا ملكا على بلاد المجر.[٢]

وبعد احتلاله للمجر, تقدمت جيوش سليمان القانوني بالهجوم على فينا عاصمة النمسا. وواصلت القوات العثمانية حصارها وقصفها لأسوار المدينة عدة أيام, وكادت المدينة أن تستسلم للقوات العثمانية, ولكن السلطان سليمان اضطر إلى رفع الحصار عن المدينة في عام (١٥٢٩) م لقلة المؤنة, وبعد المسافة, وصعوبة الطقس, وعادت الحملة مره ثانية عام (١٥٣٢) م ولكنها لم تكن موفقة, وأدرك الإمبراطور النمساوي بأنه أمام خصم قوي لن يتركه فطلب الصلح مع السلطان العثماني اعترف له بالسيادة على المجر.[٣]

أضافتا إلى الانتصارات البرية حققت القوات البحرية العثمانية في عهد السلطان سليمان انتصارات كبيرة على الإمبراطورية النمساوية فاستطاعت أن تحتل جزيرة (رودس) عام (١٥٢٢) م, وموانئ مهمة أخرى مثل ميناء (ليبانتو), وميناء (كورون) على سواحل البحر المتوسط[4].

المبحث الأول: العلاقات من عام ١٥٤٠ – ١٧١٦

واستمر الصراع النمساوي العثماني خلال الفترة التاريخية من (١٥٤٠–١٥٤٧م) صراعا كانت الغلبة فيه للجيوش العثمانية، وحققت توسع كبيرا في البلقان على حساب النمسا, فاضطرت النمسا على عقد صلح عام (١٥٤٧) م. اشترطت فيه الدولة العثمانية على أن تدفع النمسا مبلغ من المال وهو جزية سنوية إلى السلطان العثماني قدرت بـ (30.000) ثلاثون الف دوكا ذهبية [5]

في عام ١٥٥٢ انتصر العثمانيون على الجيوش النعماوية ولم فتح مدينة تعسفار الرومانية[6] واستمرت العلاقات العثمانية – النمساوية بالتدهور والنزاعات العسكرية الى ان تم عقد صلح بين الطرفين عام ١٥٦٨ ومن ضمن شروطه ان تدفع النمسا الجزية السنوية للدولة العثمانية مع احتفاظها بأملاكها في المجر[7].

واخذت العلاقات النمساوية – العثمانية تسوء منذ عام ١٦٠٠ الى عام ١٩٩٠ حيث نجحت القوات العثمانية بهزيمة القوات النمساوية.[8]

ثم تقدمت القوات العثمانية بقوة واستطاعت أن تحقق الانتصارات على الدول الأوربية. فكان موقف الدول الأوربية موقف المتفرج من التوسع العثماني في بداية المعركة, ولم تقدم أي مساعدة للنمسا, فقد كانت الدول الأوربية تعاني من التفكك والخلافات زاد من مشاكلها انتشار الأوبئة والإمراض مثل مرض (الطاعون), وانشغال فرنسا وبريطانيا بحرب المائة عام التي بدأت عام (١٣٣٨ – ١٤٥٣) م, وهنالك صراع في ايطاليا بين جنوا والبندقية, إضافتا إلى الخلاف الكبير بين البابا في روما والدولة البيزنطينية, فلم تجد النمسا أي عون من التقدم العثماني في تلك الفترة.[9]

واضطرت الدولة العثمانية بعد حروب طويلة مع النمسا أستمرت للفترة من (١٥٩٣–١٦٠٦) م أن توقع مع الحكومة النمساوية معاهدة (ستيفا تورك) عام (١٦٠٦) م, التي ألغيت بموجبها الجزية السنوية, التي كان الإمبراطور النمساوي يدفعها إلى السلطان العثماني, وبقيت تران سلفانيا تحت السياسة العثمانية, وبعد تلك المعاهدة قدمت الدولة العثمانية تنازلات اقتصادية وسياسية إلى النمسا, وتمكنت الأخيرة من التدخل في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية.[١٠]

ويشير بعض المؤرخين إلى أن توقيع الدولة العثمانية لمعاهدة ستيفا تورك هو بداية الضعف والانحلال للدولة العثمانية.[١١]

واستمر الصراع النمساوي العثماني خلال القرن السابع عشر, وأخذت النمسا تتوسع على حساب المجر, مما أعاد الصراع بين الطرفين, وشهدت السنة (١٦٦٤) م صراع عسكريا قويا بين الطرفين وكانت نتائج الحرب تجري لصالح النمساويين برغم الانتصارات الأولى للجيش العثماني, ووصلت القوات العثمانية عام (١٦٨٣) م إلى العاصمة فينا لتحاصرها مرة ثانية, وهنا انسحبت القوات العثمانية بعد أن تشكلت في أوربا العصبة المقدسة التي ضمت كل من النمسا وبولندا والبندقية, وكانت بزعامة (البابا), وهدف هذا التحالف الأوربي إيقاف التوسع العثماني في بلدان أوربا.[١٢]

وانضمت روسيا إلى الحلف عام (١٦٨٦) م, وهاجمت شبه جزيرة القرم و ازوف الخاضعتين للنفوذ العثماني, وقدمت روسيا العون والدعم إلى دول الحلف المقدس, ولم تكن نتائج الحرب تسير بجانب الدولة العثمانية, فطلبت الصلح وتوقيع معاهدة كارلوفتز) عام (١٩٩٩) م استولت النمسا فيها على الأراضي المجرية وإقليم تران سلفانيا.[١٣]

ضم التحالف النمساوي كل من بولندا – البندقية وروسيا وكان الهدف من هذه التحالفات طرد الدولة العثمانية من ممتلكاتها استغلت روسيا الحرب العثمانية – النمساوية عام ١٦٩٥ ونجحت من الاستيلاء على قلعة ازوت عام ١٦٩٦ والتي كانت حصناً قوياً عند مصب نهر الدون واحتلت مساحة ٨٠ ميل في المناطق

العثمانية[١٤] تنازلت الدولة العثمانية عن قلعة ازوف بعد عقد صلح القسطنطينية عام ١٧٠٠ الى الدولة العثمانية.[١٥]

لقد كانت الإمبراطورية النمساوية غير متجانسة من الناحية القومية ومن حيث البناء الاجتماعي, لان الشعوب التي ضمتها كانت مختلفة في تطورها السياسي والاجتماعي والاقتصادي, وكان النظام الإقطاعي القاسي هو السائد في أكثر مناطق الإمبراطورية, وتعرقلت الصناعة و سيطرت النقابات على الحياة الحرفية لتحد من تطورها, وبقيت الإمبراطورية خليط من الأقاليم يفصل بعضها عن البعض بحدود إقليمية, وكانت الطبقات الاجتماعية تعاني من التمايز, وكان الإقطاعيون متمسكون بتقاليد العصور الوسطى, ويقفون بوجه أي محاولة لتقوية السلطة المركزية.[١٦]

وشهد القرن الثامن عشر بروز السلطة المركزية ونجاحها في فرض قوتها على النظام الإقطاعي, وواصلت النمسا توسعها على حساب الممتلكات العثمانية في البلقان وحصلت على أجزاء مهمة وغنية من البلقان, وأسست إمبراطورية قوية ساعدها زيادة سكانها وازدياد مساحتها وممتلكاتها, وأعادت تنظيم الجيش على الطريقة البروسية, وأزداد عدد الجيش وأعادت تجنيد الضباط وأصبحت الكفاءة والخبرة هي التي تحدد موقع الضباط الذين أشرفوا على تدريب الجيش, ولم يعد اعتماد الجيش على المرتزقة بل على الشباب النمساوي, ولم يشكل هذا الجيش أي عبء على خزينة الدولة.[١٧]

أما الدولة العثمانية فكانت تعني في تلك الفترة من الضعف الشديد بسبب تولي أمور الدولة سلاطين ضعاف بعد (سليمان القانوني) وأبنه (سليم الثاني) للفترة (١٥٦٦– ١٥٧٤) م, فكان عهد السلطان (مراد الثالث) (١٧٧٤ – ١٧٩٥) م عهدا ضعيفا, فقد انغمس في حياة الحريم وجعل النساء تتدخل في شؤون السلطنة وحتى يضمن عدم وجود منافس له, انتشرت ظاهرة قتل الإخوة, فكانت تلك الفترة من أسوء الفترات بالنسبة للدولة العثمانية, إضافتا إلى حروبها في البلقان والتهديدات الفارسية من قبل الشاه عباس الكبير.[١٨]

إضافتا إلى الصراعات الداخلية التي كانت تشهدها الدولة العثمانية وبروز الفئات الإقطاعية وتمرد الجيش العثماني والأزمة المالية الشديدة التي أصابت الدولة واقتصار صرفها على الجوانب العسكرية وأهملت الجوانب الإدارية والصناعية والإنتاجية والتعليم والصحة, فظهرت الرشوة وبيع المناصب وتزوير العملة وزيادة الضرائب, مما أدى إلى انتفاضة واسعة في جميع البلاد.[١٩]

واستمرت عملية التدهور في القرن الثامن عشر وأثرت على الجوانب العسكرية والتي أدت إلى ضعف الأداء العسكري, وبالرغم من التدابير التي قامت بها الدولة العثمانية لتعزيز دور الجيش إلا أنها فشلت وأدت إلى تقليص كبير في حجم الجيش العثماني والقطاعات العسكرية المهمة, أضافتا إلى تدهور الصناعة وعدم مواكبة التطور والتقدم الأوربي, وعجز الحكومة العثمانية على اتخاذ مواقف مستقلة في السياسة الخارجية, وتدخل الدول

الكبرى في الدولة العثمانية وخاصة فرنسا وبريطانيا, مما سبب الضعف والانحلال لها, وأخذت تبعيتها تزداد إلى الدول الأوربية الكبرى وان تكون لعبة بيدها.[٢٠]

المبحث الثاني: العلاقات ١٧١٦ – ١٧٨١

شنت النمسا حرباً ضد الدولة العثمانية عام ١٧١٦ بعد ان أيقنت النمسا انها لا تسطيع الوقوف مكتوفة الأيدي تجاه ما جرى في المجر بسبب التدخل العثماني هناك ، واستمرت الحرب لمدة سنتين استطاعت خلالها القوات النمساوية تحقيق الانتصارات على القوات العثمانية في معركة بتردوارين عام ١٧١٦ واسفرت عن استيلائها على جزء من والشيا وعلى مدينة تمسفار في شهر ايلول عام ١٧١٦ وبسبب خوف بريطانيا من امتداد التوسع النمساوي في الدولة العثمانية فقد تدخلت الدبلوماسية بريطانية في ذلك الصراع وتمت تسوية بموجب معاهدة بودابست في عام ١٧١٨ والتي اكدت سيطرت النمسا على الاراضي التي احتلتها.[٢١]

أندلعت حرب الوراثة البولونية عام (1773) [٢٢] فقام تحالفاً روسي نمساوي ضد الدول العثمانية وحقق الروس مكسباً اقليمياً في مولدافيا ونجحت النمسا في التوسع باتجاه ولاشيا الا ان الدولة العثمانية استطاعت أن تحقق سلسلة من الانتصارات على القوات الروسية وان تحد من توقف الروس في مولدافيا واجبرتهم على الانسحاب من مدينة ياسي واجبرت النمسا على الانسحاب من ولاشيا وصربيا والبوسنة وحققت انتصارات عسكرية بانتصار دبلوماسي عندما وقعت مع روسيا والنمسا معاهدة بالغراد عام ١٧٣٩ تنازلت فيها النمسا للدولة العثمانية عن كل ما حصلت عليه في معاهدة ستيفاتورك وكذلك مقاطعة اوليثيا التابعة لولاية اولاشيا [٢٣]، كما تنازلت روسيا عن كل ما حصلت عليه في معاهدة كارل لوفتر بما في ذلك توسعها في الأراضي المولدافية. [٢٤]

لم تنه معاهدة بلغراد المشكلة البولونية سرعان ما عاد التوتر العثماني – النمساوي وبعد ارتقاء القيصرة كاثرين الثانية العرش الروسي وسارت على خطى القيصر بطرس الأول فكانت المحصلة النهائية لهذه التطلعات هى نشوب الحرب بين الطرفين طيلة الاعوام ١٧٦٨ – ١٧٧٤ [٢٥]

اثارت انتصارات روسيا في الحرب ردود فعل قوية في اوربا ، فقد وقفت فرنسا موقف العداء من روسيا ، كما كان رد الفعل النمساوي على التغلغل الروسي في الدانوب عنيفاً ، لهذا وقعت النمسا معاهدة مع الدولة العثمانية في تموز عام ١٧٧١ تعهدت بموجبها بتقديم المساعدة للعثمانيين ضد روسيا مقابل منحهم قسم من ولاية ولاشيا ، ادى موقف العداء الفرنسي – النمساوي الى اضطرار روسيا للتنازل عن مطالبها الخاصة بمنح الاستقلال للولايات الدانوبية [٢٦].

توسطت النمسا و بروسيا وعقدت هدنة بين روسيا والدولة العثمانية في ١٠ تموز ١٧٧٢ ، اتفق الطرفان لبحث شروط الصلح في مدينة (فوكستان) ، جنوب غرب رومانيا ، وقد طلبت روسيا الاعتراف باستقلال القرم ومنح السفن الروسية حرية الملاحة في البحر الاسود ، الا ان العثمانيين رفضوا هذه المطالب ، ومدت الهدنة

لمدة سبعة اشهر اخرى، اجتمع الطرفان مرة اخرى في بخارست في 9 تشرين الثاني ١٧٧٢ ، وكانت طلبات روسيا اكثر تشدداً ولاسيما فيما يتعلق بالاستيلاء على بعض الحصون كحصن (يكي قلعة) في القرم، ومنح السفن الروسية التجارية والحربية حرية الملاحة في البحر الاسود والبحر المتوسط ، وحق الروس في حماية الارثدوكس في الدول العثمانية . ورفض العثمانيون هذه المطالب واستأنف القتال مرة اخرى.[٢٧]

أحرز العثمانيون بعض الانتصارات نتيجة لقيامهم بتنظيم جيشهم اثناء الهدنة [٢٨] ورغم ان تقسيم بولونيا قد ادى الى خيبة امل العثمانيين في الحصول على مساعدة نمساوية وقوى موقف كاثرين الثانية ، بعد ان امنت جانب النمسا ، الا ان الاحداث لم تكن تسير في صالح روسيا ، نتيجة للأحداث الداخلية في السويد في آب ١٧٧٢ ، وقيام ثورة الفلاحين والقوزاق في شرق وجنوب روسيا في عام ١٧٧٣ بقيادة بوغاتشوف [٢٩] ولهذا تمكن العثمانيون من صد الهجوم الروسي في البلقان ونتج عنه رفع الحصار الروسي عن (فارنه) والانسحاب عبر نهر الدانوب ، الا ان الجيش العثماني تعرض لهزيمة قاسية في تموز ١٧٧٤ ، واجبر العثمانيون على عقد هدنة مع روسيا والدخول في مفاوضات الصلح لعقد معاهدة كوجك كنيار جي 1774.[30]

جرت مفاوضات الصلح في كوجك – كينارجي ، ووقعت معاهدة الصلح في ٢٢ تموز ١٧٧٤ واهم ما تضمنته المعاهدة : [٣١]

1. حصول روسيا على كرج ويكي قلعة وبذلك سيطرت على المضايق الموجودة بين بحر أزوف والبحر الاسود ، وحصلت أيضاً على ساحل البحر الاسود بين مصبي نهري الدينتر والبوغ ، و آزوف وكوبان .
2. السماح لروسيا بتأسيس قنصليات في الدولة العثمانية ، والسماح بحرية تجارتها في الدولة العثمانية .
3. اعلن استقلال خانية التتر في القرم عن الحكم العثماني .
4. السماح للسفن التجارية الروسية بحرية الملاحة وقت السلم في البحر الاسود والمضايق .

حصلت روسيا على حق اقامة كنيسه ارثذوكسيه في استانبول يديرها رجال الدين الروس، وحماية المسيحيين في ملدافيا وولاشيا وتعهد السلطان بتوفير حرية العبادة للمسيحيين في الدولة العثمانية .

نتج عن معاهدة كوجك – كينارجي :-

تحول الدولة العثمانية من مرحلة الهجوم الى مرحلة الدفاع عن اراضيها .

حصلت روسيا على التوسع اقليمي كبير ووضع حد للسيطرة العثمانية المطلقة على البحر الاسود .

وضع اساس الاحتماء الروسي بحماية المسحيين في الدولة العثمانية .

كان اعلان استقلال خانية التتر في القرم قد مهد لضمها الى روسيا فيما بعد .

ظهور روسيا بمظهر الدولة العظمى في اوربا .

تعزيز السيطرة الروسية على البحر الاسود والتوسع التدريجي فيه على حساب الدولة العثمانية بما ادى الى حدوث متانة في العلاقات بين الدولة الاوربية نتج عنها بقاء الدولة العثمانية لأكثر من قرن ونصف اخر.[٣٢]

واصلت النمسا تحالفها مع روسيا القيصرية وشاركت روسيا في عدم التزامها بتطبيق مضامين المعاهدة ، فتدخلت روسيا بمفاوضات سرية مع الامبراطور النمساوي جوزيف الثاني نجحت تلك المفاوضات بتوقيع اتفاقية كرزن عام ١٧٨٢ نصت على طرد العثمانيين من منطقة (البلقان) وتقسيم ممتلكاتهم بين (روسيا – والنمسا) ، وتشكيل مملكة من ولايتي ولاشيا ومولدافيا فضلا عن يساريبا تكون حاجز بين روسيا والدولة العثمانية وان تنال روسيا ميناء او تشاكوف وحصول النمسا على صربيا والبوسنة والهرسك والساحل الدلماشيا.[٣٣]

استمرت جهود كاثرين الثانية لتقوية وتعزيز موقع روسيا على البحر الاسود ، ولم تقتصر هذه الجهود على النواحي السياسية والعسكرية فقط ، بل شملت تطوير التجارة الروسية هناك، وعبر المضائق الى البحر المتوسط واروبا الغربية، وكان هذا من ثمار نجاح سياسة روسيا الرئيسية من معاهدة كوجك – كينارجي وعززت روسيا هذه التجارة بوسائل عديدة في الاعوام 1775–1780.[34]

المبحث الثالث: ١٧٨١ – ١٧٨٧

لم تنه معاهدة ايتلي – كاوك حالة التوتر بين الروس والعثمانيين طالما استمر انحطاط الدولة العثمانية ، وبدأت بعض المناطق البلقانية تتجه الى النمسا وروسيا لدعمها ضد حكامها العثمانيين ، ففي صيف عام ١٧٨١ طلب عدد من زعماء الجبل الاسود المساندة النمساوية ، وبعد ذلك طلب عدد من الزعماء الملدافيين الحماية النمساوية.[35]

استمرت الاضطرابات في القرم ، فقد اندلعت ثورة في القرم في اوائل عام ١٧٨١ ضد حاكمها منطقة (الموره) من قبل الشعب وقد تمكنت كاترين من القضاء على هذه الثورة ، وضعت كاترين خطة لضم القرم ، وامرت بتجهيز الجيش ليكون مستعداً واسندت قيادته الى (بو تمكين) احد المقربين اليها ومنحته صلاحيات واسعة في اختيار الطرق الملائمة لضم القرم وتوفرت لروسيا فرصة مناسبة بعد التخلص من بولونيا و لتوانيا وهكذا أعلنت كاترين الثانية في ٨ نيسان ١٧٨٢ ضم القرم الى روسيا [٣٦]

نجم عن هذه الاحداث أثارت الاستياء في استانبول ، وكان هناك خطراً نشوب الحرب بين روسيا والدولة العثمانية ، الا ان اوضاع الدولة العثمانية لم تكن مهيأة للقيام بحرب ، فقد كانت الدولة العثمانية بحاجة الى حليف قوي ، وان هذا الحليف يمكن ان يكون فرنسا ، الا ان الحكومة الفرنسية كانت غير قادرة في عام ١٧٨٢ وليست لديها رغبة في التدخل الى جانب العثمانيين وصرحت النمسا

انها ستدعم روسيا في حالة نشوب حرب روسية عثمانية ، وقد نجح هذا التهديد في زيادة مخاوف الدولة العثمانية بلجوء جاريتها الكبيرتين الى تقسيمها ، لهذا وافقت على عقد معاهدة مع روسيا. (٣٧)

عقدت المعاهدة الجديدة في ٨ كانون الثاني ١٧٨٤ ، وتضمنت البند الأول فيها على سريان مفعول معاهدات ١٧٧٤ ، 1775 ، ١٧٧٩ والاتفاقية التجارية لعام ١٧٨٢ في تنظيم العلاقات بين الطرفين. وقد تضمن البند الثالث اعتراف العثمانيين بضم روسيا للقرم وشبه جزيرة تامان ، وتحرير الحدود النهرية بنهر كويان.(٣٨)

اظهرت ازمة القرم ان تنامي القوة الروسية في الشرق الأدنى كان سريعاً وان نفوذ فرنسا في المنطقة كان في انحطاط سريع لذلك فأنها لن تسطيع طويلاً ان تتصرف كمرادفه عن الدولة العثمانية ، وان سياستها في الشرق الادنى كانت غير مستقرة وقد ساعد على تدهور العلاقات بين فرنسا والدولة العثمانية رفض الباب العالي للمطالب الفرنسية بفتح البحر الاسود امام الملاحة التجارية الفرنسية.(39)

واجهت الدولة العثمانية خطراً اخر وتهديداً واسعاً بتكوين التحالف الروسي – النمساوي والمشروع اليوناني ، عبر رسائل المتبادلة بين كاثرين الثانية وجوزيف الثاني في ايار ١٧٨١ ، فقد اقترحت كاثرين الثانية على جوزيف الثاني تقسيم شامل للدولة العثمانية.(٤٠)

قام هذا التحالف ايضاً على اساس ضمان سيادة كل دولة على اراضيها وللأراضي التي تضمنت الاتفاقيات المعقودة مع الدولة العثمانية وكذلك في بولونيا ، تم الاتفاق على حصص كل من الدولتين في حالة تقسيم الدولة العثمانية فبالنسبة لملدافيا وولاشيا تمنحان استقلال ذاتي تحت النفوذ الروسي ، وربما تحكم من قبل احد انصار كاترين ، الأمير بوتمكين ودنستر.(٤١)

اصبح موقف روسيا قوياً نتيجة التراجع في العلاقات الفرنسية – العثمانية والذي رافقه تحسن في العلاقات الفرنسية – الروسية ففي كانون الثاني ١٧٨٧ وقعت اتفاقية تجارية بين روسيا وفرنسا ، كما جرت مفاوضات لعقد حلف دفاعي بين الدولتين . الا ان اندلاع الحرب الجديدة بين روسيا والدولة العثمانية في عام ١٧٨٧ اوقف تحقيق هذا الحلف.(٤٢)

المبحث الرابع: ١٧٧٨ – ١٨٥٣

تنامى الصراع بشكل حاد بين روسيا والدولة العثمانية حول القوقاز ، كما ظهرت عوامل احتكاك اخرى بين الطرفين ولاسيما حول مسألة القناصل (٤٣)، وقد نظرت الدولة العثمانية بقلق الى اجتماع كاترين الثانية مع ملك بولونيا وامبراطور النمسا وخشيت من اتفاقهم على مهاجمة الدولة العثمانية لذلك ارادت مهاجمة روسيا قبل استكمال استعداداتها.(44)

قدم العثمانيون انذاراً نهائياً الى روسيا في ٢٦ تموز ١٧٨٧ ، وقد احتوى هذا الانذار على جملة مطالب ، منها استدعاء القناصل الروس من بخارست وياسي والاسكندرية ، وإقامة قنصليات عثمانية في الموانئ البحرية الروسية والمدن التجارية والاقرار بكون قيصر جورجيا من الرعايا العثمانيين ، وحق الدولة العثمانية بتفتيش جميع السفن التي ترفع العلم الروسي وهي تغادر البحر الاسود ، رفض ممثل الروس لدى الباب العالي استلام مثل تلك المطالب وأستدعي السفير الروسي (مولي كوف) في ١٣ اب وقدم اليه طلب بإعادة القرم الى السيادة العثمانية وبعد ثلاثة ايام سجن السفير في احدى القلاع ، وكان هذا اسلوب عثماني تقليدي بإعلان الحرب على اي دولة اجنبية.[٤٥]

بدأت الاعمال الحربية في مطلع ايلول ١٧٨٧ ، وفي ٢٦ تشرين الثاني ١٧٨٧ عقد مجلس في سان بطرسبورغ حدد اهداف روسيا في الحرب ، وهي العمل على نيل حصون ارجاكوف واكرمان عند مدخلي نهري بوغ ودنيستر وايجاد دولة مستقلة للمقاطعات الدانوبية وبساربيا.[٤٦]

دخلت النمسا الى جانب روسيا في الحرب في 9 شباط ١٧٨٨ الا ان السويد اعاقت روسيا حين اعلنت في تموز عام ١٧٨٨ الحرب عليها املاً في استعادة البلطيق وبعض المقاطعات التي خسرتها في وقت سابق.[47]

تمكن الجيش الروسي في اواخر عام ١٧٨٩ من احتلال معظم ولايات ملدافيا وولاشيا وبساربيا ، كما تمكن الجيش النمساوي من دخول بلغراد واحتلال الصرب [٤٨]، لقد ادت الانتصارات الروسية الى قلق بريطاني متزايد ، فارسلت انذاراً الى روسيا كان الهدف منه تقليل المكاسب التي ستحصل عليها روسيا على حساب العثمانيين.[٤٩]

انضمت النمسا الى الدولة العثمانية وذلك لخشيتها من الاندفاع الروسي في البلقان وان تنتج بالتقليل من الانفراد الروسي في مناطق البلقان فأعلنت عن تأييدها للحكومة العثمانية عام ١٧٨٨ [٥٠]

حصل تغيير في الوقف النمساوي بعد وفاة الامبراطور جوزيف الثاني في شباط عام ١٧٩٠ وخلفه ليو بولد الثاني ، فتم بعد صلح سفتشوف في ٥ من أب ١٧٩١ على ان تعود الأمور الى الوضع الذي كان قائماً قبل الحرب.[٥١]

حدث تغير مفاجئ في التحالفات ، فقد تبدل موقف النمسا من الحرب بعد وفاة جوزيف الثاني ومجيء ليوبولد الثاني الذي عانى من مشاكل داخلية في الاراضي المنخفضة النمساوية فبادر الى عقد الصلح مع الدولة العثمانية في ٢٧ تموز ١٧٩٠ [٥٢], وتم عقد معاهدة الصلح بين الدولتين في اب ١٧٩١ ، وتضمنت هذه المعاهدة انسحاب النمسا من الصرب وبلغراد ومعظم المناطق التي احتلوها اثناء الحرب [٥٣]، وتمكنت روسيا من التوصل الى اتفاق مع السويد في اب عام ١٧٩٠ تضمن اعادة الوضع الراهن في البلطيق لعام ١٧٩١ توتراً متزايداً في العلاقات الروسية – والبروسية والروسية –البريطانية وقد شجع السفير البريطاني في استانبول

الحكومة العثمانية على الاستمرار في الحرب ضد روسيا ، وقد بلغ العداء البريطاني لروسيا ذروته عام ١٧٩١ ولاسيما مسألة حصن اوجاكوف ، الذي استولى عليه الروس في عام ١٧٨٨ بعد حصار طويل ، اتفق سفيرا بريطانيا وروسيا في نهاية تموز ١٧٩١ في سان بطرسبرغ على ترتيبات معينة لانهاء الحرب وبعد عدة ايام عقدت هدنة عثمانية – روسية في غلتز وبدأت المفاوضات للتوصل الى معاهدة للسلام.[٥٤]

معاهدة ياسي Jassy 1792 :

وقعت معاهدة (ياسي) للسلام بين روسيا والدولة العثمانية في 9 كانون الثاني ١٧٩٢ واهم بنود التي تضمنتها المعاهدة :-

1. اعادة الضفة اليمنى من نهر كويان الى الدولة العثمانية وبقاء الضفة اليسرى من النهر المذكور تحت سيطرة روسيا .
2. اعادة يساريا وبعض المدن الصغيرة وولاية ملدافيا ومدنه وقراه الى الدولة العثمانية .
3. بقاء حصن (اوجاكوف) الذي سيطرت عليه روسيا اثناء الحرب ، تحت السيادة الروسية [٥٥].
4. اعتبار نهر الرئيستر الحد الفاصل بين الدولة العثمانية وروسيا .
5. اعتراف الدولة العثمانية نهائياً بضم شبه جزيرة القرم لروسيا [٥٦] .

لم تكن المكاسب التي حصلت عليها روسيا كبيرة قياساً الى طول وتكلفة الصراع ، الا انها مثلت خطوة الى الامام في تحقيق اطماع روسيا بالسيطرة على البحر الاسود.[57]

توصلت روسيا والدولة العثمانية الى تحالف وقع في 3 كانون الثاني ١٧٩٩ وقد تضمنت احدى الفقرات السرية فيه على حق السفن الحربية الروسية في عبور المضايق خلال فترة الحرب وقد تمكنت قوة عثمانية – روسية من اقصاء الفرنسيين عن (جزر الأيونية) [٥٨] ، في مطلع عام 1799.[59]

نتائج التوسع الروسي في الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر :-

اتبعت روسيا سياسة توسعية في الدولة العثمانية وقد ظهرت هذه السياسة بشكل واضح في عهد بطرس الكبير واستمرت في عهد خلفائه ، وقد تمثلت هذه السياسة بمحاولة روسيا تحقيق الاهداف التالية :-

1. العمل على انحلال الدولة العثمانية .
2. تشجيع الحركات الاستقلالية في البلقان لفصلها عن الدولة العثمانية.
3. انتزاع ما يمكن انتزاعه من ممتلكات الدولة العثمانية.

عدم منح الدولة العثمانية أي فرصة لإصلاح اوضاعها والوقوف بوجه مثل هذه المحاولا [60]

تمكنت روسيا من تحقيق معظم هذه الاهداف، ولاسيما في النصف الثاني ممن القرن الثامن عشر، ولم تتمكن من تحقيق القسم الآخر لظروف دولية مختلفة.

ان اهم نتائج واثار الصراع النمساوي الروسي العثماني في الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر يمكن اجمالها بما يلي:

اولاً : ظهور المسألة الشرقية بشكل واضح ، ولاسيما بعد اضطرار الدولة العثمانية الى الاعتراف بالنفوذ الروسي في البحر الاسود ونفوذ النمسا في وسط اوربا، ولم ينقذ الدولة العثمانية من السقوط في هذا القرن سوى ظهور التنافس بين روسيا والنمسا حول الدانوب ، وظهور الثورة الفرنسية التي ادت الى انشغال الدول الأوربية بأحداثها ومنها روسيا.(٦١)

ثانياً : استيلاء روسيا على اراضي واسعة تابعة للدولة العثمانية وتعزيز السيطرة الروسية على البحر الاسود ، الذي كان يعد في السابق بحيرة عثمانية.(٦٢)

ثالثاً : ادت الانتصارات الروسية الى ادراك السلطة العثمانية لتدهور النظام الاقطاعي ومختلف شؤون الحياة ، كذلك اعتقد العثمانيون ان روسيا التي كانت متخلفة في السابق ، استطاعت بناء قوتها بفضل اصلاحات بطرس الكبير وادخاله للمؤثرات الأوربية.(٦٣)

رابعاً : ادت الحروب الطويلة الى انهاك مالية الدولة والى انشغال قسم كبير من الجيش العثماني المواجهة الخطر الروسي وتكريس جزء اساسي من الاسطول في البحر الاسود ، وأسطول من السفن الصغيرة في الدانوب لمواجهة خطر التقدم الروسي نحو الجنوب.(64)

خامساً : أدت الهزائم العثمانية الى ازدياد الاطماع الأوربية في احتلال اجزاء من الدولة العثمانية ، وتفكير فرنسا بغزو مصر.(65)

سادساً : منح اليونانيون نتيجة لظروف الحرب والتوسع الروسي، حرية التجارة تحت حماية روسيا ، وقد ادى هذا الى شراء عدد منهم، وكان هذا من العوامل المهمة لتطلعهم الى قيام بالثورة ضد الدولة العثمانية والى تمويلهم لعملية الثورة.(66)

ابرز حصيلة علاقات العثمانية النمساوية في عام ١٨٢٩ عقد صلح (ادرنه) علاقات عدائية بين الطرفين فيما وانتهت السنوات التالية من عام ١٨٤١ بعد توقيع اتفاقية العمرات بين الدولة العثمانية والنمسا وروسيا والتي شهدت ازدهار وهدوء على ساحات القتال.(67)

خشيت النمسا من الموقف الروسي تجاه الثوارت في اوربا والذي كان مؤيداً لها لذي سعت الى توطيد العلاقات مع الدولة العثمانية فكان الموقف النمساوي بجانب السلطات العثمانية لخوفها من استغلال روسيا الى

الازمات في اوربا ومنها الازمة اليونانية وادعاءاتها بحماية الأرذوكس من اجل تنشيط سياستها التوسعية في الدولة العثمانية بما يؤثر سلباً على مصالح النمسا في البلقان.[68]

إتسم الموقف النمساوي بالتردد وعدم التدخل من ثورة محمد علي باشا ضد الدولة العثمانية في الازمة مع اعتقادها بان محمد علي باشا لا يشكل تهديداً خطير للدولة العثمانية.[69]

طلبت الحكومة العثمانية من النمسا تقديم المساعدة لهم لإيقاف التمدد العسكري لمحمد علي باشا الا ان النمسا رفضت تقديم المساعدة للدولة العثمانية.[70]

إلا أن النمسا شعرت بالقلق بسبب طلب الدولة العثمانية من روسيا ارسال قوات عسكرية لمساعدتها للتصدي لقوات محمد علي باشا فقد خشيت النمسا من استغلال روسيا ومساعدتها للحكومة العثمانية لتقوية مركزها في الممرات المائية ورأت أن أفضل حل تقوم به هو عقد صلح بين محمد علي باشا والسلطان العثماني فتم الصلح (كوتاهيه) في عام ١٨٣٣[71]

واصلت روسيا سياستها الضاغطة على الدولة العثمانية للحصول على مزيد من المكاسب فيها واستطاعت اقناع السلطان العثماني بعقد معاهدة (خنكار أسكلسي) في ١٨٣١ لمدة ثمان سنوات.[72]

كانت النمسا اكثر الدول تضرراً من تلك المعاهدة لذلك سارعت النمسا الى اتخاذ اجراءات لجعل المعاهدة عديمة المفعول من الناحية العملية ، فعقدت النمسا مع روسيا اتفاقية ميونخ غرائزي عام ١٨٣٣ التي الزمت روسيا بالاتفاق التام مع النمسا في كل ما يتعلق بتقسيم الدولة العثمانية.[73]

وسارعت النمسا بعقد اتفاقية مع بريطانيا لضمان الملاحة الحرة في نهر الدانوب وتأمين تجارتها في البحر الاسود.[74]

كانت النمسا احدى الدول الكبرى ذات الاهتمام المباشر بالتجارة مع الدولة العثمانية في ما يتعلق باستيراد الحنطة من ولايات الدانوب والتبادل التجاري مع مناطق عثمانية اخرى عبر مصب الدانوب فالبحر الاسود والمضائق لذلك قامت النمسا بتأهيل وتطوير خطوط الملاحة البحرية مع موانئ الدولة العثمانية لكن اعتماد التجارة النمساوية بالدرجة الاساس على حرية الملاحة في نهر الدانوب زيادة الطلب على الحنطة العثمانية شكل تحدي واضح وصريح للصادرات الروسية من القمح [75] فأخذت روسيا تحاول عرقلة التبادل التجاري بين الدولة العثمانية والنمسا في نهر الدانوب مستندة على معاهدة عام ١٨٢٩ التي اعطتها الحق بالأشراف على مصب النهر وتجارته.[76]

عدت منطقت البلقان من المناطق ذات الأهمية الجيوبولينكية الكبرى كونها حصراً لخطوط المواصلات الدولية ومنفذاً بربط شمال القارة الأوربية بجنوبها ، بخط بحري من البلطيق حتى البحر الأبيض المتوسط هذا الخط الذي يمر بسهول بولندا من سهول بانون ويتفرع الى ثلاثة فروع فرع الى اسطنبول وأخر الى سولوت في

اليونان وثالث الى صربيا والذي بدوره يحيط بسهول سورانيا ، قاردار وبعد هذا الفرع الواجهة الشرقية البحرية المباشرة بالنسبة للغرب ودلتا وتكمن الأهمية الجغرافية القارة اوربا وآسيا حيث تعد تلك المنطقة مفصلاً حيوياً مهماً في الصراعات الأوربية ما بين روسيا والامبراطورية النمساوية فعملت النمسا الى الاسراع بالسيطرة على تلك المنطقة الفسيحة وسعت النمسا لمنع الدول الأوربية في التوسع في تلك المناطق من البلقان لان السيطرة على تلك المنطقة يعطيها مكسباً مهماً في صالحها نستطيع من خلاله السيطرة على الطريق الجنوب الشرقي من القارة الأوربية.[77]

وسعت النمسا الى ازاحة روسيا عن مصب نهر الدانوب ولا سيما بعد أن احتلت روسيا ولايتي الدانوب في تموز عام ١٨٥٣ فأدركت الحكومة النمساوية ان عليها ان تحمي مصالحها التجارية والاقتصادية وان تضع استراتجية مدروسة تجاه الاطماع والتواجد الروسي في مناطق مصب نهر الدانوب[78]. لذلك عملت الحكومة النمساوية بالتنسيق مع بريطانيا لضمان بقاء الدولة العثمانية مستقلة عن روسيا وهو الخيار الأول لديمومة التجارة مع الدولة العثمانية مع الحكومة النمساوية ان القضاء على الدولة العثمانية بالمفهوم الروسي هو سعي للقضاء على شريك مريح لها.[79]

شهد عام 1852 تقارب روسي – نمساوي بعد وفاة (شفار تسبرغ) رئيس الوزراء النمساوي الذي كانت لديه تحفظات من التقارب مع روسيا [٨٠]

ونجحت النمسا بتحقيق انتصار لهم على القوات العثمانية في منطقة الجبل الاسود مع نجاحها دبلوماسي على الباب العالي وتوجيهها انذار للدولة العثمانية عام ١٨٥٣ الأمر الذي مكنها من تحقيق النصر السياسي والعسكري على سياسة الدولة العثمانية.

واتخذت النمسا موقفاً مغايراً للرؤية الروسية التي كانت تعتقد بأن النمسا لن تتدخل في الحرب ولتي تعارض التغلغل الروسي في الدولة العثمانية فجاء الموقف النمساوي بتحرك الجيوش النمساوية الى نهر الدانوب بعد ان تلقت الحكومة النمساوية تقارير سرية عن مخطط القوات الروسية بالوصول الى شواطئ الدانوب [٨١]

أدى القلق النمساوي الى الخوف من التحركات الروسية وارسال المبعوث الدبلوماسي الروسي الى الاستانة واحتلال روسيا لولايتي الدانوب لتهديد التجارة النمساوية في نهر الدانوب والذي شكل خط على التجارة في البحر الاسود وان ذلك سيؤدي الى اخلال منطقة البلقان فوقعت الحكومة النمساوية اتفاقية مع النمسا وذلك لوضع استراتيجية مهمه في البلقان لوقف التمدد الروسي في منطقة البلقان [٨٢]

أتسم الموقف النمساوي بين معسكر الحلفاء وروسيا بالدقة وعدم الانحياز الى جانب فريق لان ذلك سيؤثر على تماسك النمسا ويهددها بكارثة وذلك بسبب الأوضاع الداخلية الصعبة والظروف القاسية مع ايطاليا وهنكاريا بسبب تدهور الامور الاقتصادية المالية لذا اعتمدت الحكومة النمساوية سياسة خاصة بها وهي أن

تحرم روسيا من اي مكاسب سياسية او اقليمية في الدولة العثمانية بالتلويح باستخدام القوة من دون التورط في النزاع ونجاحها الدبلوماسي باعتماد هذه السياسة التي استخدمتها النمسا, عرفت (بالحيادية المسلحة).[٨٣]

فعملت النمسا الى الاسراع بالسيطرة على تلك المنطقة وسعت الحكومة النمساوية لمنع الدول الأوربية في التوسع في تلك المنطقة من البلقان لان السيطرة على تلك المنطقة يعطيها مكسباً مهماً في صالحها يستطيع من خلال السيطرة على الطريق الجنوبي الشرقي من القارة الأوربية[٨٤]

دعا (الغراف بول) وزير خارجية النمسا في آب عام ١٨٥٣ سفراء الدول الكبرى في العاصمة النمساوية الى اجتماع لتسوية النزاع وصدر عن الاجتماع الاعلان بمذكرة فينا في ١٩ آب عام ١٨٥٣ والتي كانت من اهم بنودها تأكيد احترام روسيا الدائم سياسة المحافظة على حرية الكنيسة الارثدوكسية وامتيازاتها القديمة والمستمرة في الدول العثمانية [٨٥]

عقد القيصر الروسي اجتماع مفاجئ مع الامبراطور النمساوي (فرانسوا جوزيف) الاتفاق على قيام النمسا بالتوسط بين روسيا والدول الأوربية وبأن يقوم سفراء الدول الأوربية بإصدار مذكرة يعترفون بها بنوايا روسيا السليمة في الدول العثمانية وعدم رغبتها بالتدخل بالشؤون الداخلية للسلطة.[86]

وقعت النمسا اتفاقية الدفاع المشترك مع بروسيا وهكذا تقوى الموقف النمساوي السياسي والعسكري وتوجت ذلك بإنذار الى الحكومة الروسية بالانسحاب عن ولايتي الدانوب وإحلال القوات النمساوية بدلاً عنها.[٨٧]

عد الانسحاب الروسي من ولايتي الدانوب واحلا قوات نمساوية بدلاً عنها نصراً للدبلوماسية النمساوية [٨٨]

خشيت الحكومة النمساوية من حالة العداء الروسي لها واحتمال تورطها بالحرب وقيام الروس بمهاجمة النمسا وعدم مساعدة الحلفاء لها ، لهذه الاسباب رأت النمسا أن تؤمن لنفسها تغطية سياسية وعسكرية بمنع روسيا من انتهاز اي فرص للانفراد بها وكانت الحكومة النمساوية قد ادركت بأن مقدار تقربها الى الحلفاء كفيل بأن يجعل روسيا تتسارع بالقبول الى تسوية سلمية للازمة معها وفق شروط تلائم سياستها ومصالحها فتقدمت النمسا الى جانب فرنسا وبريطانيا بمذكرة عرفت مذكرة الضمانات الاربعة الهدف منها انهاء الحرب وفقاً لصالح الدول الاوربية لاسيما النمسا [٨٩]

ووقعت الحكومة النمساوية اتفاقية مع بريطانيا وأقرت على أساس الضمانات الاربعة مقابل اعتراف الحلفاء بمركز النمسا في ايطاليا.[90]

علمت النمسا بان هناك وفاق روسياً فرنسياً تحاك خيوطه في الخفاء ، سارعت الى توجيه إنذار الى روسيا في عام ١٨٥٥ بتنفيذ اتفاقية الضمانات الاربعة مع يقينها بان روسيا قد استنزفت تماماً بسبب الحرب وستقبل بالانذار النمساوي لا محالة.[91]

لم تنه حرب القرم المعارك الضارية بين روسيا ودول الحلفاء وذلك بسبب الرفض الروسي للبند الثالث من الضمانات الاربعة المتعلقة بتحجيم دورها في منطقة البحر الاسود وظلت مشاركة النمسا في الحرب شكلية لأنها لم تكن مستعدة لدخول الحرب ضد روسيا من اجل تفسير البند المتعلق بتحديد قوة تلك الدولة في البحر الاسود.[92]

وعدت النمسا الحكومة الروسية بعدم التوقيع على معاهدة تكون مذلة لبلاده ، مع أيمان النمسا بأن تشددها تجاه روسيا بداء بتحقق بعد زوال الخطر الروسي على ولايتي الدانوب.[93]

إنهت حرب القرم سياسة الوفاق التي سارت عليها النمسا تجاه روسيا منذ عام ١٨٣٣ وحكمت على روسيا بعزلة أضعفتها كما أفهمت معاهدة باريس عام ١٨٥٦ المعالم الرئيسية السياسية الروسية تجاه الدولة العثمانية.[94]مؤتمر برلين ١٨٧٨ – سان ستيفانو ١٨٧٨

المبحث الخامس: مؤتمر سان استيفانو ومؤتمر برلين

كانت النمسا تجري مفاوضات مع الحكومة الروسية حول الحرب مع الدولة العثمانية وفي الثامن عشر من آذار تم التوصل الى اتفاقية سياسية بين الجانبين، دونت في الخامس عشر من كانون الثاني عام ١٨٧٨ بميثاق بودابست ، حيث اعلن في الميثاق ضم النمسا للبوسنة والهرسك واستثنى من ذلك اقليم نوغوني بازر ، كما نصت الاتفاقية على استعادة روسيا بسارابيا الجنوبية واضافة الى حياد النمسا في الحرب.[95]

اخذت الحكومة النمساوية تعيد حساباتها بعد الانتصارات الروسية ضد الدولة العثمانية وتقدمها في مناطق البلقان وزحفها نحو اسطنبول واعلنت في الخامس من شهر شباط عام ١٨٧٨ بأن التقدم الروسي وعدت الهدنة بين روسيا والدولة العثمانية بعد أخلالاً بالمواقف الموقع عليها بين الدول الأوربية وتضامناً بين جيوشها[٩٦]. وطلبت عقد مؤتمر دولي للسلام يناقش الحرب الروسية العثمانية ونتائجها.[٩٧]

تم توقيع معاهدة سان ستيفانو في الثامن من آذار عام ١٨٧٨ وجرت مصادقتها في الثالث والعشرين [٩٨], وخشيت النمسا من نشاط القوميات, واعتبرت العامل القومي عامل جديد وخطير, ولم تترك الحكومة النمساوية الشعوب والقوميات أن ينجحوا بتحقيق أحلامهم وأهدافهم, ولكنها شعرت بأن الإحداث تختلف عن أحداث حرب (القرم), فتلك الحرب كانت مقتصرة على الدول الكبرى أما أحداث . عام (١٨٧٥ – ١٨٧٧) م فشملت الشعوب السلافية والرومان واليونانيين, وادعت روسيا بأنها الحامية للدول السلافية في المنطقة, أما النمسا فكانت تؤمن بأن بقاء الدولة العثمانية أمر ضروري وقد أكد ذلك وزير خارجيتها (أند راسي).[99]

وقد أملت روسيا في معاهدة سان ستيفانو شروطها على العثمانيين باستقلال رومانيا, الصرب, الجبل الأسود وأصبحت بلغاريا دولة ذات حدود واسعة تمتد من البحر الأسود إلى سواحل البحر المتوسط, فأثارت أنباء عقد المعاهدة الدول الأوربية وفي مقدمتها النمسا, وطلبت النمسا عرض المعاهدة على مؤتمر جديد يضم الدول الكبرى للنظر بشروط الاتفاقية وهنا وقفت ألمانيا إلى جانب النمسا فعقد مؤتمر جديد هو مؤتمر (برلين) عام (١٨٧٨) م, والذي رفض منح بلغاريا استقلالها وتنازل الدولة العثمانية عن مدن (بسارابيا, قاطون, قارص, أردهان) وهي مدن كانت تقع في القرم وأوكرانيا, وكانت تابعة إلى الدولة العثمانية, ورفض المؤتمر منح رومانيا والصرب والجبل الأسود استقلالهم, وأصبحت البوسنة والهرسك تحت الحماية النمساوية [١٠٠]

ابدت الحكومة النمساوية عن استيائها من معاهدة سان ستيفانو وكان خوفها نابعاً من تهديد روسي لطرق مواصلاتها وحرية الملاحة في نهر الدانوب ، كما اشارت الحكومة النمساوية عن امتعاضها من تصرفات القيصر الروسي الذي اصبح يحدد ويقرر مصير البلقان متجاوزاً الى حد بعيد الاتفاقيات مع النمسا ولاسيما فيما يتعلق بعدم السماح بقيام دولة سلافية كبرى في البلقان ، فأيقنت الحكومة النمساوية بأنها قد حيدت عن مصالحها في البوسنة والهرسك ، وعبرت عن قلقها وخصصت مبالغ مالية لتجهيز قواتها العسكرية لإعادة السيطرة على تلك البقعة عند حدوث اي مستجدات من قبل روسيا. [١٠١]

واتخذت خطوات لتأكيد جاهزيتها لصراع محتمل مع روسيا في حالة اصرار روسيا القيصرية على عدم أجراء تغيرات على بنود معاهدة سان ستيفانو ، وبدأت مباحثات بين الحكومة الروسية والحكومة النمساوية في محاولة لأقناعها بنود معاهدة سان ستيفانو الا ان التطورات السياسية والمواقف الدولية جعلت الحكومة الروسية موافقتها على التحفظات التي اعلنت عليها الدول الأوربية [١٠٢]

بادرت النمسا لتوجيه دعوة الى الدول الأوربية واطرف النزاع الى عقد مؤتمر دولي لمناقشة الوضع في السابع من شهر آذار ١٨٧٨ ، ونجحت النمسا في اختيار برلين لعقد المؤتمر.[١٠٣]

وأعلنت النمسا عن رفضها للرغبة الروسية في الحصول على ممر من خلال (دييورجيا) وصرح اندراسي وزير الخارجية النمساوي ان النمسا تقف ضد أي معاهدة جديدة تعقدها الحكومة الروسية مع دول البلقان.[١٠٤]

وضعت الدول الاوربية شروط لحضور المؤتمر ومنها بريطانيا ، وأول هذه الشروط هو طرحمعاهدة سان ستيفانو للنقاش وحاولت روسيا كسب النمسا اليها وارسلت بعثة من قبل القيصر الى فينا في محاولة لضم النمسا الى جانب روسيا ، الا ان البعثة فشلت في تحقيق اهدافها بسبب رفض النمسا الشروط معاهدة سان ستيفانو.[105]

ووقعت النمسا اتفاقية مع بريطانيا في السادس من حزيران ١٨٧٨ ، التزم فيها الطرفان بانتهاج خط سياسي واضح الوقوف ضد الاطماع الروسية [١٠٦]

لقد حصلت النمسا على بقاء جنودها في البوسنة والهرسك بعد أن قدم الكونت (أند راسي) وزير خارجيتها تقريره إلى المؤتمر وذكر فيه أن بقاء هاتين المقاطعتين تحت يد الدولة العثمانية سيكون سببا باستمرار الاضطرابات والثورات فيها, مما يسبب إضرار على المصالح النمساوية لذا اتفق المؤتمر على بقاء البوسنة والهرسك تحت حكم النمسا وأعطاها أيضا حق احتلال إقليم (نوفي بازار) وهو إقليم يقع في مدينة (سالونيك) (١٠٧)

لقد أظهر مؤتمر برلين أن الدول الأوربية غيرت نظرتها إلى الدولة العثمانية فأخذت تقسم هذه الدولة كما أخذت تجزئ ما تستطيع من ممتلكات السلطان العثماني ولم تعد تثق به وبعهوده في الإصلاح, كان من النتائج المهمة في مؤتمر برلين أن الدولة العثمانية قد خسرت الكثير من ممتلكاتها(١٠٨)

وكانت مقررات مؤتمر برلين مظهرا جديدا وواضحا من مظاهر تدهور الدولة العثمانية وضعفها, واستخدمت في هذا المؤتمر سياسة جديدة سميت بـ (سياسة المصالحة والتعويض) بين الدول الأوربية وكل ذلك على حساب ممتلكات الدولة العثمانية, فقوى النفوذ الروسي في شرق البلقان ونما النفوذ النمساوي في غرب البلقان.(١٠٩)

لقد شعرت الدول الأوربية بشيء من الارتياح عقب مؤتمر برلين, فقد انتهت الأزمة بصورة لا بأس بها, وفازت النمسا حسب مقررات المؤتمر بمقاطعتي البوسنة والهرسك وإقليم سنجق بازار. أما روسيا فلم تحصل على أي شيء وأخذت تكن الكره والعداء إلى النمسا بسبب رفضها معاهدة سان ستيفانو, أما دول البلقان فشعرت بالمرارة من نتائج المؤتمر وما أصابها من خسائر إقليمية ضخمة ولاسيما الصرب الذين ظلوا يكنون العداء إلى النمسا بسبب احتلالها البوسنة والهرسك, وتسببت هذه الإحداث بمشاكل في المستقبل شهدتها الساحة الأوربية, وأضطر الصرب التوجه نحو مقدونيا بعد خسارتهم البوسنة والهرسك.(١١٠)

الـهــوامـــش

(1) د. علي حيدر سلمان, تاريخ الحضارة الأوربية الحديثة, ط, بغداد, ١٩٩٠ ص ٤,٣ .

Keit-Mitchins, The Rumattiont Movement in Transylvania1780-1849, Inar vovd University

(2) Press, 1969.p.8

(3) Stanford, Shaw, Mistory of ottoman, vol 1,p.91

(4) د . سيار كوكب علي جميل, تكوين العرب الحديث (١٥١٦ – ١٩١٦) م, ط, الموصل, ١٩٩١ ص ٨٠ .

(5) C.Agoston, op. cit. pp.293-294.

(6) جيل فنشتاين ، الولايات البلغارية ١٦٠٦ – ١٧٧٤ ، تاريخ الدولة العثمانية ، اشراف روبير مانترات ، ج 1 ، ص ٤٧٠ .

(7)المصدر نفسه ، ص ٤٧٠

(8)الدسوقي, المصدر السابق, ص ٢٤ .

(9)محمد كمال الدسوقي, الدولة العثمانية والمسالة الشرقية, القاهرة, ط١ ١٩٧٦ ص ٥٧ .

(10)د . هاشم صالح التكريتي, المسالة الشرقية, الكتاب الأول, ط, بغداد, ١٩٩٢ م ص ٨ .

(11) Walter Markov, Gesehichte Turkie, Berlin,1979, p- 155

(١٢) د. خليل علي مراد واخرون, دراسات في التاريخ الأوربي الحديث والمعاصر, الموصل, ١٩٨٨ ص ٨٠

(13)Lenczwski. G the Middle East in world Affairs, Lundon, 1980,p.27

(14) Sydney Netteton Fisher, The Middle East, Ahistory, 2 ed London 1971, p247.

(١٥) موسوعة تاريخ العالم ج ٥ . ص ٢١٥ .

(١٦) د. خليل علي مراد, المصدر السابق, ص ٨١ .

(١٧) المصدر نفسه ص ٨٢ .

(١٨) الدسوقي, المصدر السابق, ص ٨٨ .

(١٩) التكريتي, المصدر السابق, ص ١١ .

(٢٠) التكريتي, المصدر نفسه, ص ١٨ .

(٢١) محمد كمال الدسوقي, الدولة العثمانية والمسالة الشرقية, القاهرة, ١٩٧٦ ص ١٠٠.

(٢٢) صالح حسن العكيلي ، حرب الوراثة البولندية ١٧٣٣ – 1795 ، اطروحة دكتوراه ، كلية التربية ابن الرشد ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩،ص ٤٨-٤٧.

(23) J.C.Murcwitz the middle East and north Africa in World Politics, Ado cumen tary Recovd Voll, Woropean Expanson 1914-1535, Second Edition Yale university press, 1975,pp.71-75

(24)M. Rywikih, Russia Colonial Expahsion to 1917. New york, 1965. p. 159.

(25) W.Miller, The ottoman Empire and Its Succeors 1801-1927London 1966. p.7

(26) اندرسون ، المصدر السابق ، ص ٢٦٦ – ٢٦٧ .

(٢٧) محمد فريد ، تاريخ الدولة العليا العثمانية ، تحقيق د. احسان حقي ، ط 1 ، بيروت ، ٩٨١ ، ٣٣٧ – ٣٣٨ .

(٢٨) بروكلمات ، المصدر السابق ، ص ٥٢٠ .

(٢٩) اندرسون ، المصدر السابق ، ص ٢٦٩ .

(٣٠) بروكلمات ، المصدر السابق ، ص ٥٣١ .

JC Murewitz, The Middle Eastand North Africa in World politics A Documentary Record vol 11535قرية بلغارية تقع جنوب شرق سلستريا

(31)1914 London 1975 p. 71.

(32)A.S Andersen, The Great power and the Near East 1974-1923 Document of Modern History(Fdward Arnold London 1970) pp.2-14.

(33)M.Anderson, The Eastenn Qustion 1774-1923 Astady in inter Natiohal Relation New York, 1966 .pp. 7-8.

(34) Berard, pares, A History of Russia, New York, 1948, p. 267.

(35) Anderson The Eastern question pp. 6-9.

(٣٦) يوسف ولي شاه اور الكيراي ، كارثة القرم الاسلامية ، القاهرة ، ١٩٥٠ ، ص ٤٧-٤٨ .

(٣٧) المصدر نفسه ص ٤٨

(38) Anderson The Great power pp. 14-15.

(39) Anderson The Eastern question pp. 11-12.

(40) ل - كارل براون ، السياسة الدولية والشرق الأوسط ، ترجمة عبد الهادي حسين جياد ، بغداد ١٩٨٧ ، ص ٤٥

(41)Anderson, The Esatern quwstion, pp.9-10

(42) Ibid,p.12.

(43) Anderson, The Eastern question, pp. 12-13

(44) محمد فريد ، المصدر السابق ، ص ٣٦١ .

(45) كارل براون ، المصدر السابق ، ص ٤٦.

(46) محمد فريد ، المصدر السابق ، ٣٦٢-٣٦٣.

(47) Anderson, The Eastern question, pp. 12-14

(48) محمد فريد ، المصدر السابق ، ص ٢٦٣ .

(49) براون ، المصدر السابق ، ٣٤ .

(50) Canon sell, op, cit, pp-80-81.

(51)Anderson, The Eastern Question, op, cit, pp, 14-16.

(52) Lentin, op, Cit, p.96.

(53) محمد فريد ، المصدر السابق ، ص ٢٦٤ .

(54) Anderson, The Eastern question, pp. 14-20.

(55) Anderson, The Great power, pp. 16-17.

(56) الدسوقي ، المصدر السابق ، ص ١٠٣ .

(57) Anderson, The Eastern question, p.21.

(58) اصبحت هذه الجزر فيما بعد من اهم اسباب تدهور العلاقات بين الدولتين

(59)Anderson, The Eastern question, pp. 23-29

(60)محمد مصطفى صفرت : محاضرات في المسألة الشرقية ومؤتمر باريس، القاهرة ، ١٥٨ ، ص ١١

(61)المصدر نفسه ، ص ١٢٠١٢

(62) Anderson, The Great powers, pp. 9-14.

(63) خالد زيادة اكتشاف التقدم الأوربي : بيروت : ١٩٨١ ، ص ٢٩ - ٣٠

(64) هاملتون جب و هاورد براون ، المجتمع الإسلامي والغربي ، ترجمة احمد عبد الرحيم مصطفى، الجزء الأول ، القاهرة ١٩٧١،من ١٤١.

(65) احمد عبد الرحيم مصطفى ، المصدر السابق ، ص ٢١٨ .

(66) هاملتون جب و هاورد براون, المصدر السابق ص ١٤٢

(67) المصدر نفسه ص ٢١٦

(68) G.D.Clayton: Britwn and the Easenn Question Missolo

Henry Dodwell: The Founder of Modern Egypt. Astudy of Muhammad Ali Cambridge 1931,

(69) Veprinter 1967, p. 112.

(70) Anderson op, cit, pp. 81-83.

(71)Huerwitz I, op cit, pp. 254-255. Ibid

(72)Driaultn Laquection orient depuis ses origins Jusqu serves poris, 1920, p. 144.

(73) chevalier (D): La societe Dumont. Liban Europe, paris, 1971, p. 183

(74)vemon John puryear: England, Russiaand the straits ouestion, 1844-1856 calitornia 1935 pb. 131-145

(75)Ibid, p. 145.

(76)pwryear, pp.139-140.

(77) را دوسلاف ستويانوفيش ، البلقان في لعبة التوازن الدولي ، مجلة الفكر السياسي العدد ٢٩٠٨٠٤٧ ص ٢١٨.

(78) Ander son, cit. p. 117.

(79) Clayton, opcit. p. 105.

(80)Ibid, p, 105.

(81) Anderson, op, cit. p. 118.

(٨٢) محمد مصطفى صفوت المسألة الشرقية ومؤتمر باريس ، القاهرة ١٩٥٨ ، ص ٤٦ .

(٨٣) المصدر نفسه ص ٤٦ .

(84) عبد العزيز النوار عبد المجيد نعمي التاريخ الأوربي المعاصر 15 ١٩٧٣ ص ٢٣٦ .

(85)R.A. J. Mariott The Eastern Quesrion, An Historical studyin the European Diplomacy oxford 1917, p. 231.

(86)Sydney Netteton Fischer. The Middhe East AHistory, London led, Edition 1971, p. 394.

(87) Bambreg, op. cit, p-110.

(88)Deiault. p. 175.

(89)Bamberg, op, cit, p-113.

(90)بير رونوفان ، المصدر السابق ، ٣١٧

(91)E.C. Vuliamy. The Crimea The Campaign of 1854-1914-Philadelphia, 1964, p 341

(92) صفوت ، المصدر السابق ، ص ٤٧

(93)المصدر نفسه ص ٤٧ .

J.C.Murewitz: The Middle East and North Africa in World politics: ADocumentavy Record, Vol I

(94)Eurdpeah Expansion 1535-1914-2ed. London 1975 pp 315-318.

(95) هاشم التكريتي ، الصراع بين الدول الكبرى من اجل استقلال صربيا في بداية القرن التاسع عشر ، مجلة المؤرخ العربي ، العدد٣٢ / بغداد ، ١٩٨٧ . ص ٢٧

(96)محمد علي الفوزي، العلاقات الدولية في تاريخ الحديث والمعاصر ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص ١٠٠

(97)Whitman, S.Reminiscences of the King of Romania (carol) London, 1899 p.

(98)Anderson, The Great power, pp. 78-101.

(99) تايلر, الصراع على السيادة في اوربا عام (١٨٤٨ – ١٩١٨) ترجمة د . كاظم هاشم النعمة, د. يونيل يوسف عزيز, الموصل،١٩٨٠ م ص ٢٧٤ .

(١٠٠) الادهمي المصدر السابق, ص ٢٧٦ .

(101)Miller, op. cit, p.384.

(102) Richard Millman, Britah and the Eastenh Question 1875-1878 Calrendon press, oxford, 1979, pp277-278.

(١٠٣) هاشم صالح التكريتي ، الصراع بين الدول الكبرى في البلقان ، ص ١٠٢

(104)W.N.Inedlicott, The conqress of Berlin and After, Adiplomatic history of the Eastenn Settlement,1878-1880 London, 1963, pp. 363-364

(١٠٥) هاشم صالح البكري ، المصدر نفسه ، ص ١٠١ – ١٠١

(106)Constan tinesco, Romania on the Europeun stage 1875-1880 The Quest for National Soverighty and Independen, New York, 1980. p. pp. 143-144

(١٠٧) مصطفى كامل باشا, المسالة الشرقية, ج 1, ط١, ١٩٠٩ ص ٢٦٨ .

(١٠٨) سليمان المصدر السابق ص ٣٢٢ .

(١٠٩) الادهمي, المصدر السابق, ص ٢٧٤ .

(110) الدسوقي، المصدر السابق، س261.